A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/IP/GRTKF/BRA/12/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 18 سبتمبر 2012

الاجتماع الأقاليمي الأول بشأن التعاون بين بلدان الجنوب حول إدارة الملكية الفكرية، والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وحق المؤلف والحقوق المجاورة

اجتماع أقاليمي
برازيليا، من 8 إلى 10 أغسطس 2012

تقرير ملخص

من إعداد الأمانة

عُقد الاجتماع الأقاليمي الأول بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في برازيليا في إطار تنفيذ مشروع جدول أعمال التنمية الذي يخص *"تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية بين بلدان الجنوب من بلدان نامية وبلدان أقل نموا"*.

1. افتتح الاجتماع، الذي عُقد في وزارة الخارجية في البرازيل، السيد ألخاندرو روكا كامبانيا، مدير ومستشار رئيسي في قطاع البنية التحتية العالمية في الويبو، ومدير مشروع *تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية بين بلدان الجنوب من بلدان نامية وبلدان أقل نمواً*. وأشار ألخاندرو روكا كامبانيا في كلمته الافتتاحية إلى أهمية التعاون بين بلدان الجنوب كمسار آخر بالغ الأهمية من مسارات التعاون الدولي يحاذي التعاون بين الشمال والجنوب أو التعاون الثلاثي ولا يحلّ محلّها. وتعتبر الأمم المتحدة منذ زمن طويل التعاون بين بلدان الجنوب أولوية، وهو بند مهم من بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ إنه طالما اعتُبر وسيلة رئيسية لتفعيل التعاون التقني. وقد اعتُمدت عام 1987 خطة عمل بوينوس أيريس لتعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية وتنفيذه، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 134/33، الذي أقرت فيه بالدور الرئيسي الذي ينبغي أن تؤديه وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كجهات مروجة ومحفزة لهذا التعاون. وعلى هذه الخلفية، وفي سياق مشروع جدول أعمال التنمية الذي اعتمدته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر 2011 بهدف تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية، عُقد الاجتماع الأقاليمي الأول بغية تعزيز تبادل التجارب الوطنية والإقليمية وتنميته، فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات في مجالات إدارة الملكية الفكرية، والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وحق المؤلف والحقوق المجاورة. واستطرد قائلاً إن الهدف من الاجتماع ليس الحلول محل المناقشات والمفاوضات التي تجري في إطار مختلف اللجان الدائمة في الويبو، كاللجنة الحكومية الدولية أو اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، من بين لجان أخرى، بل بالأحرى، أن يكون الاجتماع منبراً للحوار وتبادل المعارف والتجارب وأفضل الممارسات في ما يخص الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه. وتحدث رئيس المعهد الوطني للملكية الصناعية التابع لوزارة التنمية والصناعة والتجارة الخارجية في البرازيل، السيد

يورغي أفيلا، فنوّه بمبادرة الويبو للتعاون بين بلدان الجنوب كواحدة من أكثر النتائج الملموسة التي تمخضت عن المناقشات التي جرت إلى الآن في إطار جدول أعمال التنمية. وسلّط السيد يورغي أفيلا الضوء على أهمية أن تزيد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من تعاونها في مجالات من قبيل العلوم والتكنولوجيا لكي تساهم في تسريع تنمية بلدان الجنوب من خلال المشاركة في ما يسمى بشبكات الابتكار المفتوح، من ضمن أمور أخرى. ولفت السيد يورغي أفيلا في هذا الصدد انتباه المشاركين إلى أن حكومة البرازيل والويبو سيوقّعان مذكرة تفاهم ترمي إلى النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية بفضل مبادرات ومشاريع ملموسة ستموّل من الصناديق الاستئمانية الجديدة التي سيديرها مكتب الويبو في البرازيل. وتحدث رئيس شعبة الملكية الفكرية في وزارة الخارجية البرازيلية، السيد كينيث نوبريغا، باسم وزارة خارجية حكومة البرازيل، وتحديداً باسم نائب الأمين العام للشؤون الاقتصادية والتكنولوجية، ليشدد بدوره على أهمية هذا المشروع المشترك بين بلدان الجنوب، ولا سيما تبادل التجارب بين بلدان تواجه العديد من التحديات والتقييدات المماثلة.

2. وللوقوف على الوضع الراهن في الموضوع 1، أي "*المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية: الوضع الراهن والتقدم والمسائل الرئيسية في اللجنة الحكومية الدولية*"، عُرض شريط مصوّر قصير لبيان السيد فيند فيندلند، مدير إدارة المعارف التقليدية في الويبو. وركّز السيد فيند فيندلند في بيانه على أهمية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعلى الدور الذي تضطلع به الويبو في هذا المجال، وعلى التحديات الرئيسية التي تعترض الحفاظ على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وحمايتها. ولفت إلى أن دور المنظمة، بالإضافة إلى التعاون التقني وتكوين الكفاءات، هو توفير منبر للتفاوض على صك قانوني دولي أو أكثر يؤمن حماية فعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والتعامل مع أوجه الترابط بين الملكية الفكرية والموارد الوراثية. ومضى قائلاً إنه بالنظر إلى مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً النشطة في المفاوضات في موضوع التعاون بين بلدان الجنوب، فإن هذا التعاون قناة مهمة لتبادل التجارب القيمة والخروج بموقف مشترك في هذا المجال. وقدم السيد يوناه نغالابا سيليتي، مدير قسم العلوم والتكنولوجيا، ونظام معارف الشعوب الأصلية في جنوب أفريقيا، عرضاً أشار فيه إلى أهمية تعبئة بلدان الجنوب لأجل اعتماد صك ملزم قانوناً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. واعتبر أن البلدان النامية لعبت حتى الآن دوراً رئيسياً في مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية، لكن بلدان الجنوب لا تزال تحتاج إلى بلورة موقفها حتى يتسنى المضي قدماً نحو عقد مؤتمر دبلوماسي. ويمكن على سبيل المثال تعبئة بلدان الجنوب لتشارك في عمل منتدى مجموعة الـ77 والصين، وهي مجموعة تتميّز بكونها تحظى بقسط من التلاحم السياسي خارج إطار اللجنة الحكومية الدولية. ويبقى الكثير من المسائل التي تحتاج المعالجة، بما فيها الحقوق المالية والمعنوية التي تنأتى من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ومسألة مشاركة المراقبين، والميل إلى الفصل بين الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وأيضاً مسألة شروط الكشف الإلزامي والطوعي. ورأى السيد يوناه نغالابا سيليتي أن بلدان الجنوب هي الوحيدة القادرة على الاضطلاع بالدور القيادي اللازم للدفع بالعملية قدماً، واعتبر في هذا المضمار أنه من الضروري أن تتسلح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالتلاحم وروح القيادة الملائمين.

3. وعرض السيد إيمانويل ساكي، رئيس الفاحصين في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية تجربة الأريبو في مجال حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية (الموضوع 2) وقدم لمحة مختصرة عن أبرز التطورات في هذا المجال، خاصاً بالذكر بروتوكول سواكوبماند لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري، كإطار رئيسي لتطوير النُظم التشريعية الوطنية، وإطلاق مبادرة للتوثيق تهدف إلى الوقاية من اختفاء المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من المنطقة، تُستوحى من مبادرة المكتبة الرقمية الهندية للمعارف التقليدية. وعلى صعيد تكوين الكفاءات، تسعى الأريبو أيضاً إلى إعداد مشاريع ملموسة والمباشرة بها لأجل تمكين أصحاب المعارف التقليدية في المنطقة. ويمكن أن تستفيد هذه المشاريع على نحو واسع من مساعدة شركاء التعاون، ولا سيما من المساعدات التقنية والمالية المتأتية من بلدان نامية أخرى لها خبرات في هذا المجال. وعليه، فإن التعاون بين بلدان الجنوب في هذا المجال من شأنه أن يساهم في معالجة بعض من هذه التحديات ويعزز موقع بلدان الجنوب داخل اللجنة الحكومية الدولية كمجموعة مفاوضة. ثم تحدث كل من السيدة راشيل -كلير أوكاني آبنغ، أستاذة في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة ياوندي 2 في الكاميرون، والسيدة ليليكلير

بلامي، مستشارة قانونية ونائبة مدير مكتب جامايكا للملكية الفكرية، والسيد ليم هانغ غي، أستاذ في كلية الحقوق في جامعة تكنولوجي مارا في ماليزيا، وعرضوا تباعاً التجارب الوطنية في كل من الكاميرون وجامايكا وماليزيا في مجال حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وشددوا جميعهم على أهمية تبادل التجارب وأفضل الممارسات بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لإحراز التقدم وتعزيز موقع بلدان الجنوب داخل اللجنة الحكومية الدولية. وإن لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً أهمية حاسمة في توحيد الإجراءات وحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في العالم. وفي ماليزيا قوانين عديدة متعلقة بالملكية الفكرية يمكن الاستناد إليها لتوفير نوع من الحماية الإيجابية والدفاعية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، لكنه من الواضح أن حمايتها تتطلب تشريعاً خاصاً وتوافقاً دولياً للنهوض بالجهود الوطنية للحماية. وتتجلى كذلك الحاجة إلى استحداث آلية لمعالجة القضايا التي تتجاوز الحدود، نظراً إلى أهمية الفصائل المستوطنة العابرة للحدود، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المشتركة.

4. وتناول السيد مانويل رويز مولر، المدير وكبير الباحثين في برنامج الشؤون الدولية والتنوع البيولوجي في جمعية بيرو لقانون البيئة، الموضوع 3 حول "*تيسير التعاون الدولي، خاصة بين بلدان الجنوب، لاستخدام الملكية الفكرية لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية*"، ليشدد على أن تيسير التعاون بين بلدان الجنوب يتطلب وضع إطار سياسي وقانوني ومؤسسي يتيح التعاون ويرسم سياسات مشتركة تقوم على التجارب القائمة والقدرات الكامنة في بلدان الجنوب. وأكّد في هذا الصدد أن الحاجة إلى آلية تنظّم تقاسم الموارد في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور تتجلى بوضوح وأن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تبادل تجارب قيّمة ومعالجة التحديات المشتركة في هذا المجال. وركّز مدير المعهد من أجل التنمية الأفريقية، السيد بول كوروك من جهته على أهمية إبرام اتفاقات اعتراف متبادل في مجال حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأوضح أن اختلاف الآراء بين الدول النامية والدول المتقدمة يدلّ على أن مقاربة إقليمية تعكس التعاون بين بلدان متشابهة التفكير قد تكون أوفر حظاً في تحقيق النجاح من معاهدة عالمية أكثر شمولاً. وقد ينجم عن نهج من هذا القبيل اعتماد آليات منفصلة ومرنة بين البلدان التي تنشأ فيها المعارف التقليدية والبلدان المستخدمة لها، تتيح معالجة هواجس محددة للبلدان المستخدمة وتعطي حيزاً أكبر من المرونة مقارنة بصك دولي، انطلاقاً من مبادئ المعاملة بالمثل والمعاملة الوطنية. وفي الختام، تحدث السيد ميخالي فيكشور، رئيس رابطة أوروبا الوسطى والشرقية لحق المؤلف في هنغاريا لينبّه إلى وجود الكثير من الأسئلة التي لا تزال تحتاج المعالجة على المستوى الدولي، بما فيها المسائل المتعلقة بالمستفيدين، والفلكلور الإقليمي، والحقوق المالية، والاستثناءات، ووضع المصنفات المشتقة أو عمليات التحوير، قبل عقد مؤتمر دبلوماسي.

5. وشدد عدد من المندوبين، خلال المناقشة العامة حول المواضيع 1 و2 و3، على أهمية التقدم نحو اعتماد صك دولي ملزم قانوناً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأعيد في هذا الصدد التأكيد على أن تبادل التجارب بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً يكتسي أهمية بالغة من حيث فهم التحديات المشتركة وفرص التعاون وتحديدها. ثم تحدث السيد أحمد عبد اللطيف، كبير مدراء البرنامج الخاص بالابتكار والتكنولوجيا والملكية الفكرية في المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة في جنيف، فتطرق إلى موضوع اعتماد صك دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ليؤكد على أن نجاح عملية اعتماد صك كهذا يتطلب في أغلب الأحيان التوصل إلى قاسم مشترك في الحد الأدنى وترك قسط من المرونة لأجل التطبيق على المستوى الوطني.

6. وتحدث رئيس المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل، السيد يورغي أفيلا، في الموضوع 4 حول "*تعزيز التآزر بين إدارة الملكية الفكرية والتعاون بين بلدان الجنوب بشأن الملكية الفكرية والتنمية*" ليركّز على أن جدول أعمال التنمية غيّر على نحو جذري طريقة فهم دور الملكية الفكرية وطبيعتها كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأبرز الحاجة إلى خلق مناخات تيسّر أكبر مشاركة وتعاون ممكنين لجميع أصحاب المصالح، في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية. والتعاون بين بلدان الجنوب في هذا المضمار أداة بالغة الأهمية لمواجهة التحديات المشتركة التي يفرضها اقتصاد المعرفة المتأتي من الابتكار، وسيكثّف تشجيع المبادرات والشراكات المشتركة في إطار اتفاق الصناديق الاستئمانية الجديد الذي أعدّ حديثاً بين

حكومة البرازيل والويبو. وذكّر السيد أحمد عبد اللطيف، كبير مدراء البرنامج الخاص بالابتكار والتكنولوجيا والملكية الفكرية في المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة بأن مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب تسهم في تنفيذ ولاية أوسع نطاقاً من ولايات الأمم المتحدة، وشدّد أيضاً على أهمية أن يقوم التعاون بين بلدان الجنوب على مفهوم تكيّف الملكية الفكرية مع مستويات مختلفة من التنمية. وتابع قائلاً إن تبادل التجارب وأفضل الممارسات بين بلدان متشابهة من حيث مستوى التنمية يكتسي أهمية كبيرة في تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية من خلال اتباع نهج في مجال الملكية الفكرية موجه نحو التنمية (على سبيل المثال، نُظم متوازنة للملكية الفكرية، واستخدام المرونة، والتقييدات والاستثناءات) في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ولفت إلى أن مجالات محددة كاستخدام المرونة، والتقييدات والاستثناءات، وتعديل القوانين الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية، ستستفيد في الواقع بشكل كبير من تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وأضاف أن الحاجة تتجلى على المستوى المتعدد الأطراف لتحسين التنسيق بين الدول النامية والبلدان الأقل نمواً واستحداث هيكل مؤسسي يدعم هذه الجهود. واقترح السيد أحمد عبد اللطيف أن يُصار إلى تنظيم اجتماعات سنوية تركّز على موضوع التعاون بين بلدان الجنوب وإلى إضفاء طابع مؤسسي على هذا التعاون ودمجه بشكل أفضل كواحد من العناصر الدائمة من عمل الويبو. وينبغي كذلك بذل الجهود اللازمة لتجميع الخبرات والدروس المستخلصة في إصدارات ودلائل وكتيبات وغير ذلك من المواد. وتحدث السيد نيرماليا سيام، المسؤول عن برنامج الابتكار والنفاذ إلى المعارف في مركز الجنوب في جنيف، ليشدد بدوره على أهمية هذه الاجتماعات الأقاليمية كمنصة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة وشدد على الحاجة إلى المزيد من التعاون بين بلدان الجنوب في هذه المجالات، ولا سيما في المفاوضات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة واستخدام المرونة.

7. وانتقالاً إلى الموضوع 5 حول "*الملكية الفكرية كأداة لمواجهة التحديات الرئيسية لإدارة المعارف العالمية في مجالات تغير المناخ والأمن الغذائي والإنترنت والابتكار والصحة العامة*" أجرى السيد اناتول كراتيجر، مدير شعبة التحديات العالمية في الويبو مداخلة أشار فيها إلى التطورات المذهلة التي حققتها البرازيل في مجال الزراعة، بفضل قدرتها على النفاذ إلى الموارد الوراثية واستخدامها، ونوّه إلى أن معظم التطورات التي عرفها قطاع الزراعة في العالم استندت بمجملها إلى تبادل الموارد الوراثية النباتية، والمواشي والمعارف. ويجدر في هذا السياق النظر إلى الملكية الفكرية باعتبارها قاطرة للابتكار وأداة للنفاذ، أي أنها بمعنى آخر نقطة انطلاق لإبرام الشراكات وللاندماج في الابتكار المفتوح. وركز السيد كراتيجر على مبادرتين من مبادرات الويبو، هما برنامج Re:Search، وهو مجمع من منظمات من القطاعين العام والخاص تعمل في مجال الأمراض المدارية المهملة للدفع بعملية تبادل معلومات الملكية الفكرية والخبرات مع الأوساط العالمية المعنية بالبحوث الطبية بغية تطوير أدوية وعلاجات جديدة. والمبادرة الثانية هي برنامج WIPO GREEN، الذي يهدف إلى تبادل المعلومات حول التكنولوجيا الملائمة للبيئة. بدوره، ركّز السيد فيليب تيكسيرا، مدير الملكية الفكرية في الشركة البرازيلية للبحوث الزراعية على أن ما تزخر به بلدان الجنوب من موارد وإمكانيات زراعية، يجعلها كفيلة بأداء دور مهم في مواجهة بعض التحديات العالمية الراهنة كالنفاذ إلى الغذاء والماء النظيف، وأن التعاون بين بلدان الجنوب لتعزيز تبادل التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق حاجة بارزة. وفي إطار (الموضوع 6)، أي التحديات الرئيسية التي تعترض الإدارة العالمية للمعارف في مجال الملكية الفكرية من وجهة نظر المجتمع المدني، شدّد كل من السيدة ديانا دي مللو يونغمان، منسقة برنامج الملكية الفكرية في الاتحاد الوطني للصناعات في البرازيل، والسيد بدرو باراناغوا، الأستاذ في قانون الأعمال في مؤسسة جيتوليو فارغاس (FGV) في البرازيل، على أهمية الملكية الفكرية كأداة للتنمية، وركزا بالأخص على الحاجة إلى إيجاد التوازن الصحيح بين حماية الملكية الفكرية والنفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا، كما الحاجة إلى المزيد من التثقيف والتوعية اللذين سيستفيدان أيضاً من تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب ومن المبادرات المشتركة.

8. وكانت المائدة المستديرة التي نظّمت حول موضوع "*التعاون بين بلدان الجنوب لاستخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. دور مسار جدول أعمال التنمية في الويبو ووضعه*" فرصة انتهزها السيد جورج غندور، مسؤول برامج رئيسي في شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية في الويبو، ليبرز مفاهيم جدول أعمال التنمية الرئيسية وولايته والتطورات الرئيسية التي حُققت منذ اعتماده عام 2007، بفضل دمج مبادئ جدول أعمال التنمية في عمل المنظمة والإطار الاستراتيجي العام. وكانت مداخلة للسيد أحمد عبد اللطيف من المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة ذكّر فيها ببعض إنجازات جدول أعمال التنمية

وأوضح بعضاً من التحديات الرئيسية التي تواجهه. ومن بين هذه التحديات، خصّ بالذكر كيفية ترجمة توصيات جدول أعمال التنمية إلى أنشطة ملموسة (كيفية تطبيق استخدام المرونة وحماية الملك العام، على سبيل المثال)، وكيفية قياس الأثر الإنمائي لأنشطة جدول أعمال التنمية ومشاريعها على الأرض، والحاجة إلى آلية تنسيق لجدول أعمال التنمية وإلى إدراج بند دائم على جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يكون مخصصاً للملكية الفكرية والتنمية. وتحدث السيد مارشيو لوبيز كوريا، منسق التعاون التقني من جهات متعددة في وكالة التعاون البرازيلية التي ستتولى توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة البرازيلية والويبو، وشدّد على أهمية الشراكات الثلاثية مع منظمات مثل الويبو. وذكّر السيد جوزيه غراسا - أرانيا، المدير الإقليمي لمكتب الويبو في البرازيل في هذا الصدد بأن البرازيل وقّعت العديد من اتفاقات التعاون مع الويبو منذ توقيع الاتفاق الأول عام 1970، لكنه لفت إلى أن مذكرة التفاهم الجديدة هذه ستقود لأول مرة إلى وضع مبادرات ومشاريع ملموسة للتعاون بين بلدان الجنوب.

9. وطُرح خلال النقاش العام بخصوص هذه المواضيع سؤال لمعرفة ما إذا كان إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين بلدان الجنوب مطروح على جدول أعمال الويبو، علماً بأن هذا التعاون والتبادل المنتظم للمعلومات والتجارب وأفضل الممارسات سيعود بفائدة كبيرة على الدول النامية والبلدان الأقل نمواً. وأجابت الأمانة بالإشارة إلى نطاق المشروع واستراتيجية التنفيذ لافتة إلى أن هذا القرار ستتخذه الدول الأعضاء بعد إتمام المشروع وتقييمه في أبريل 2014.

10. واستُهل النقاش حول الموضوع 7، أي *"التعاون بين بلدان الجنوب لوضع نُهج موجهة نحو التنمية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية ومعالجة مسائل المنافع والتكاليف وموازنة الحقوق"* بعرض شريط مصوّر قصير أضاءت فيه السيدة لويز فان غرونن فواغنت، مديرة شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في الويبو، على الوضع الراهن في ما يخص الإنفاذ، واستعرضت عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وآخر التطورات المرتبطة بتدعيم الأطر التشريعية وتعزيز التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الشريكة في أنشطة الإنفاذ. ثم تحدث السيد ديسانايكي موديانسيلاغي كارونارانتا، مدير المكتب الوطني للملكية الفكرية في سري لانكا ليعرض وجهة نظر بلاده في هذا الموضوع وشدّد على أهمية إذكاء الوعي والتثقيف في مفهوم احترام الملكية الفكرية، منوهاً بدور التعاون بين بلدان الجنوب كأداة لفهم التحديات المشتركة على نحو أفضل، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والبلدان الأقل نمواً، وأداة لزيادة النفاذ إلى المعارف والموارد.

11. وعُرض شريط مصوّر آخر بخصوص الموضوع 8 حول *"الحماية الدولية للمصنفات السمعية البصرية والأداء السمعي البصري. التجارب الوطنية بشأن حماية المصنفات السمعية البصرية والأداء السمعي البصري"* أدلت فيه السيدة جيدي لون، كبيرة المستشارين في شعبة قانون حق المؤلف في الويبو ببيان استعرضت خلاله أبرز التطورات في هذا المجال التي أفضت إلى اعتماد معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري في يونيو 2012. وهذه المعاهدة وفّرت قاعدة قانونية واضحة للاستخدام الدولي للإنتاجات السمعية البصرية، إن كان في وسائط الإعلام التقليدية أو في الشبكات الرقمية، ومن شأنها أن تساهم بشكل كبير في الحفاظ على حقوق فناني الأداء. ثم تحدث السيد بالامين واتارا، المدير العام لمكتب بوركينا فاسو لحقوق المؤلف ليعرض تطور التشريعات الوطنية في هذا المجال، فأشار بشكل خاص إلى القانون رقم 032 الصادر في 22 ديسمبر 1999، والمتعلق بحماية المصنفات الأدبية والفنية وأجرى مقارنة بينه وبين أحكام معاهدة بيجين ليختم بالتشديد على أهمية الإدارة المشتركة للحقوق في قطاع الإنتاج السمعي البصري. ثم عرض السيد فيكتور دروموند، المدير العام لجمعية الفنانين البرازيليين (Inter Artis Brazil) التجربة البرازيلية، وركّز بشكل خاص على الحاجة إلى تحديد الحقوق التي تنطبق على فناني الأداء السمعي البصري بشكل واضح، كما الحاجة إلى التوازن في تطبيقها ومراعاة ضرورة أن تكون الحقوق في المكافأة مثلاً متناسبة وحجم مشاركة كل صاحب حق.

12. وانتقالاً إلى الموضوع 9 حول *"الحماية الدولية لهيئات البث. التجارب الوطنية المتعلقة بحماية هيئات البث"*، عُرض من باب التمهيد وإعلام المشاركين بالحالة الراهنة فيما يخص هذا الموضوع، شريط مصور قصير لبيان السيدة كارول كرويلا، المستشارة الرئيسية في شعبة قانون حق المؤلف في الويبو. وأشارت السيدة كرويلا على وجه الخصوص إلى أن القواعد

الدولية لحماية هيئات البث لم تحدّث منذ معاهدة روما عام 1961، في زمن كان فيه الكبل ما زال في بداياته ولم يكن الإنترنت قد اخترع بعد. وقالت إن أشكال القرصنة الفعلية والافتراضية وسرقة الإشارات أضحت مشكلة رئيسية بالنسبة إلى هيئات البث في أنحاء العالم شتى، مضيفة أن الغرض من المعاهدة الدولية المتفاوض عليها حالياً هو تزويد هيئات البث بآليات ملائمة لحماية إشاراتها. وألقى السيد أوكتافيو بيرانتي، مدير قسم الرصد والتقييم في أمانة الاتصالات الإلكترونية بوزارة الاتصالات في البرازيل، عرضا ركز فيه على تجربة البرازيل وسياقها، لافتاً إلى الحاجة لتوضيح تعريف البث الذي يختلف برأيه من بلد لآخر. وأضاف أن مفهوم البث في البرازيل مثلاً يخص حصرياً الإرسال التلفزيوني أو الإذاعي عبر الترددات الإذاعية أو ما يعرف باسم "الإذاعة المفتوحة" أو "التلفزيون المفتوح"، وأن القواعد التي تطبّق على التلفزيونات القائمة على الاشتراكات تختلف عن تلك التي تنطبق على هذا الأخير. وعلى ضوء ذلك، رأى السيد أوكتافيو بيرانتي أنه من المهم جدا أخذ السيناريوهات الوطنية في الاعتبار عند مناقشة هذه المسألة دوليا. وتحدث السيد جوزيف فوميتو، الأستاذ في كلية العلوم القانونية والسياسية في جامعة نغاوونديري بالكاميرون، ملقياً الضوء على الحاجة إلى معالجة مسألة المصطلحات عند الحديث عن البث الإذاعي، ولا سيما التمييز بين الإشارات والمحتوى، مع التنبه إلى أن الإشارة قد تتضمن أحياناً محتويات محمية. ومضى قائلاً إن تبرير الحاجة لمعاهدة دولية في هذا المجال، يستلزم تحديد مدى أهمية الإشارة. لكنه اعتبر أن الحاجة إلى معاهدة أمر واضح نظراً إلى أن هيئات البث لا تملك في الوقت الحالي وسائل قضائية تسمح لها بإلغاء إرسال إشارة أو صدّها، وأن المحتوى وحده محمي بموجب معاهدة روما. وتحدث السيد فيكشور خلال المناقشة العامة لهذا الموضوع فسلّط الضوء على أهمية مكافحة قرصنة الإشارات بإتباع نهج يقوم على الإشارات وأثار مسألة البث بواسطة الإشارات التي تحتاج أيضاً إلى المعالجة.

13. ومن باب التمهيد للموضوع 10 حول "*التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث ولفائدة الأشخاص معاقي البصر. التجارب الوطنية والتعاون بين بلدان الجنوب*"، أبرزت السيدة جيدي لونغ، من شعبة قانون حق المؤلف في الويبو، في بيانها المصوّر الحاجة إلى توازن ملائم بين مصالح أصحاب حقوق المصنفات المحمية ومستخدميها، الذي يُترجم في الحاجة إلى بعض التقييدات والاستثناءات، لا سيما لصالح الفئات الثلاث من المستفيدين، أي الأشخاص من ذوي الإعاقات (الأشخاص معاقي البصر أو الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات) والمكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث. واعتُبر أنه يجدر في حالة الفئة الأولى من المستفيدين، وعلى وجه الخصوص النفاذ إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف، توفير كميات أكبر من المواد المحمية، ورقية كانت أو رقمية، في أنساق يسهل النفاذ إليها ونشرها عبر الحدود لتعزيز فرص إلمام الأشخاص معاقي البصر بالقراءة والكتابة، واستقلالهم وقدرتهم على الإنتاج، دون الإخلال بالمصالح المشروعة لأصحاب الحقوق. وأشارت السيدة لونغ أيضاً إلى مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم (تيغار)، وهو مشروع يرمي إلى تيسير نقل الكتب المحمية بموجب حق المؤلف عبر الحدود في أنساق ميسرة، وإلى المفاوضات الجارية لأجل اعتماد صك دولي في هذا المجال. وخصّت بالذكر تطورات أخرى تحققت في مجال التقييدات والاستثناءات لفائدة الفئتين الأخريين من المستفيدين، أبرزها تحديد أحد عشر موضوعاً للنقاش بخصوص المكتبات ودور المحفوظات. وعرضت السيدة ناتاشا بينهيرو أغوستيني، أمينة شعبة الملكية الفكرية في وزارة الخارجية البرازيلية، وجهة نظر البرازيل، وأثنت على التقدم المحرز تحديداً في المفاوضات بشأن صك دولي لفائدة الأشخاص معاقي البصر. واعتبرت السيدة ناتاشا بينهيرو أغوستيني في هذا الصدد، أنه سيكون من المهم السعي إلى تضافر الجهود وتعزيز التعاون بين البلدان النامية لإنجاز الصيغة النهائية للنص والعمل لأجل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي عام 2013. وأضافت أن البرازيل وشيلي اقترحتا إدراج هذه المسألة موضوعاً دائماً على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ولفتت إلى أن تكثيف الجهود وتعزيز التعاون سيسهمان في إحراز تقدم في هذا المجال. وفي مسألة التقييدات والاستثناءات، أجرى البروفيسور فوميتو، من جامعة نغاوونديري بالكاميرون، مداخلة لفت فيها إلى ضرورة التمييز بين المكتبات المستقلة والمكتبات التابعة لمؤسسات تربوية. وقال السيد فوميتو إنه نظراً إلى أن معظم البلدان لا تطبّق تقييدات واستثناءات خاصة بهذه الفئات الثلاث من المستفيدين، فإن المعاهدة قيد التفاوض تكتسي أهمية حاسمة، وإن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب سيسهم في تحقيق أهداف مشتركة في هذا المجال. واستطرد قائلاً في هذا الخصوص إن من أولى

الخطوات المهمة، شروع كل بلد بتحديد المجالات التي تهمه لكي يتسنى استشفاف مجالات التعاون المحتملة. وكرر مندوب جنوب أفريقيا خلال الجلسة العامة هذه الدعوة إلى نهج مشترك بين بلدان الجنوب، داعياً كذلك إلى اتخاذ موقف أفريقي موحّد. ولفت هنا إلى الحاجة لإجراء المزيد من الدراسات لتحديد أنماط وتوجهات مشتركة وتيسير اعتماد موقف مشترك بين بلدان الجنوب.

14. ومن باب التمهيد للموضوع 11 حول "*حق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية الملك العام: إيجاد التوازن الصحيح في البلدان النامية*"، عُرض شريط مصور قصير لبيان السيد فيكتور فاسكيز لوبيز، كبير المستشارين القانونيين في شعبة قانون حق المؤلف في الويبو، تناول فيه السيد لوبيز عدداً من المبادرات، من بينها استقصاءات ودراسات تهدف إلى تحسين تحديد الملك العام وإمكانية النفاذ إليه وحمايته. وعُرضت استقصاءات ودراسات تناولت على سبيل المثال نُظم الإيداع القانوني للتسجيل الطوعي، أو نُظم التسجيل الخاص العاملة في المجالات الإلكترونية، أو قواعد بيانات للإدارة الجماعية للمجموعات، خلال الاجتماع العالمي الخاص بالبنية التحتية لحق المؤلف والتوثيق، الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2010، والذي أفضى إلى توافق واسع على الحاجة إلى الوصل بين المبادرات المختلفة في مجالي البنية التحتية والتوثيق. وذكر السيد لوبيز من بين التطورات التي أحرزت مؤخراً العمل بتوصيات البروفيسور دوسوليه التي وردت في الدراسة عن حق المؤلف والملك العام التي ركزّت بشكل خاص على موضوع التخلي عن حق المؤلف، والبنية التحتية وتعاون الويبو مع منظمة اليونسكو في مجال التراث الثقافي. وتحدثت السيدة مارشيا ريجينا فيشانتي بربوزا، مديرة قسم حقوق الملكية الفكرية في وزارة الثقافة عن تجربة البرازيل في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية الملك العام، وشددت على أن أبرز ما يقلق البلدان النامية هو تنامي عدد المصنفات التي دخلت الملك العام، أي بمعنى آخر وجوب ضمان النفاذ إلى هذه المصنفات. ولفتت إلى أن البرازيل تنظر في إمكانية استحداث منصة للتسجيل الرقمي يُطلب فيها من الناشرين والمنتجين تسجيل المصنفات التي ينتجونها، وتتضمن معلومات عن الخلف أو الورثة أو أية معلومات أخرى كمدة الحماية التي تسمح بمعرفة وقت دخول المصنف الملك العام. ومن الضروري في نهاية المطاف رصد المصنفات التي آلت إلى الملك العام وتسجيلها بغية ضمان توفر المعلومة لفائدة المجتمع. وتحدث السيد فيكشور، رئيس رابطة أوروبا الوسطى والشرقية لحق المؤلف (CEECA) ليذّكر بمعيار الخطوات الثلاث كمعيار عام للاستثناءات والتقييدات في مجال حق المؤلف، الذي يتيح، إن أُحسن تنفيذه، قسطاً كبيراً من الحرية والمرونة. فمعيار الخطوات الثلاث يتضمن، برأيه، شرط أن تطبّق الاستثناءات والتقييدات في بعض الحالات الخاصة، لا سيما حين تبررها أسباب قانونية وسياسية سليمة، وأن لا تتعارض مع الاستغلال الطبيعي للمصنف، أي أنه ينبغي ألا تضرّ بالسوق وألا تلحق أي أذى غير مبرر بالمصالح المشروعة لأصحاب الحقوق. وقد نصّ كل من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) واتفاقية برن على أن أقل البلدان نمواً بوجه خاص تستحق معاملة خاصة. ومن المسائل المهمة التي تتطلب المعالجة كيفية تطبيق هذا المبدأ على البيئة الرقمية الجديدة.

15. وتمهيداً للمائدة المستديرة حول "*رفع التحديات التي تواجهها الصناعات الإبداعية في البلدان النامية والإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة المجال الرقمي*" عُرض شريط مصور قصير لبيان السيد ديميتير غانتشيف، نائب مدير قسم الصناعات الإبداعية في الويبو، ألقى فيه الضوء على أهمية الإبداع كمصدر للنمو الاقتصادي. واعتبر أن من أبرز التحديات التي تواجهها الصناعات الإبداعية هي التثقيف، أي الحاجة إلى تثقيف المبدعين ومساعدتهم في معرفة كيفية إدارة أصولهم وإيجاد مصادر جديدة للدخل، وكيفية تأمين بنية تحتية ملائمة لحق المؤلف في القطاع. وقدم السيد فيكشور شرحاً ركّز فيه على أهمية الإدارة الجماعية لحماية الإبداع والنهوض به، وبالأخص على ضرورة وجود مصدر وحيد للترخيص في كل بلد. وأعاد السيد واتارا التأكيد على أهمية الإدارة الجماعية في قطاع الإبداع ولفت إلى أن العديد من البلدان الأفريقية لا تزال تواجه تحديات كثيرة مرتبطة بالإدارة الجماعية في المجال الرقمي، وانضم إليه السيد دروموند الذي شرح المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تنظّم منظمات الإدارة الجماعية، ألا وهي الشفافية والتوازن والنسبية والكفاءة. وبدوره شدد السيد فيكشور، بالإشارة إلى مفهوم توازن المصالح في المجال الرقمي الإلكتروني، على الحاجة إلى نماذج جديدة للأعمال تتماشى مع الوسائل الجديدة لإنفاذ حق المؤلف. وتحدث السيد كلاوديو لينس دي فاسكونسيلوس، وهو شريك رئيسي في مكتب المحامين *Lins de Vasconcelos Advogados Associados*، ومدير ومقرر في الجمعية البرازيلية للملكية الفكرية، ليبدي وجهة نظر قطاع

الإعلام من هذا الموضوع ، فشدد على أن رقمنة المحتويات أفضت إلى تحوّل التوازن بين التكاليف والعائدات في هذه الصناعات وأنه أصبح يُنظر إلى الملكية الفكرية كتكلفة النفاذ إلى الصور أو الأداء، الخ. وأضاف أن التحول وقع على مستوى الاستهلاك والتوزيع تحديداً. لكنه استدرك بالحديث عن ثورة وسائط الإعلام النقالة التي أثبتت أن لا قيمة للتكنولوجيا من دون مضمون وأن للملكية الفكرية دور مهم تؤديه في هذا القطاع. بدوره أشار السيد كريستيانو بورغيز لوبيز، المنسق العام لتنظيم حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية في وزارة الثقافة البرازيلية، إلى الحاجة لوضع أطر تنظيمية واضحة تكفل الأمن القانوني للصناعات الإبداعية في المجال الرقمي الجديد. واستطرد بالإشارة إلى أن هذا المجال سيستفيد بدوره من تعزيز التعاون الدولي.

16. وأشار السيد عبد اللطيف من المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، خلال المناقشة العامة حول هذا الموضوع إلى وجود مبادرات أخرى من قبيل تراخيص حقوق الإبداع التوفيقية (Creative Commons) وحركة النفاذ التي تشجّع النفاذ إلى الموارد التربوية، ينبغي أخذها في الحسبان عند تقييم النماذج المختلفة والخيارات المتاحة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في هذا المجال. ولفت هنا إلى أن البنك الدولي أصبح منذ شهر يوليو 2012، أول منظمة دولية تطبق تراخيص حقوق الإبداع التوفيقية على محتواها. وختم بالتأكيد على أن الإدارة الجماعية هي من دون شك مجال يمكن أن يلعب فيه التعاون بين بلدان الجنوب دوراً مهماً، لكون الإدارة الجماعية هذه واحداً من أبرز التحديات التي لا تزال تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأفاد مندوب جنوب أفريقيا بأن التحديات التي تعترض تسجيل المصنفات كبيرة في إطار المعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدي الثقافي على وجه التحديد، والمصنفات الأخرى التي تناقلت شفهياً من جيل لآخر. ونوّه في هذا السياق بمبادرة جنوب أفريقية ترمي إلى وضع نظام وطني للتسجيل تكون الغاية منه تسجيل هذه المصنفات.

17. وشدد بعض المندوبين في الملاحظات الختامية للاجتماع الأقاليمي الأول بشأن التعاون بين بلدان الجنوب على الحاجة إلى تضمين نتائج الاجتماع توصيات واضحة للوصول على وجه الخصوص إلى توحيد موقف بلدان الجنوب في مختلف أجهزة الويبو. وأحاطت الأمانة علماً بأن هذه الملاحظات سترفق بتقرير الاجتماع الذي سيرسل إلى جميع الدول الأعضاء، مشيرة إلى أن الهدف من الاجتماع كان إطلاق مسار معيّن من خلال تشجيع تبادل التجارب وأفضل الممارسات، وتحديد المجالات ذات الأهمية للعمل المستقبلي والتعاون بين بلدان الجنوب، لكنه لم يكن مكلفاً بالخروج بتوصيات محددة، تماشياً مع طبيعة المشروع ونطاقه. لكن الأمانة اعتبرت أن المؤتمر السنوي الأول بشأن التعاون بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في 28 سبتمبر 2012، سيكون فرصة للدفع قدماً بالنقاش. واستغل مندوب مصر هذه الفرصة ليعلن بأن مصر ترغب في استضافة الاجتماع الأقاليمي الثاني للتعاون بين بلدان الجنوب الذي سينظّم في إطار جدول أعمال التنمية، والمزمع عقده عام 2013، وهو ما سيناقش لاحقاً مع المجموعات الإقليمية في جنيف.

18. وشكر السيد باولو موسكيتو، رئيس قسم الاقتصاد في وزارة الخارجية البرازيلية الويبو على قيادتها وتعاونها، كما شكر جميع الشركاء البرازيليين لمساهمتهم في هذا الاجتماع. واعتبر أن الاجتماع حقق غايته المتمثلة بتبادل التجارب وأن الرسالة الرئيسية التي تمخضت عنه هي الحاجة إلى تنمية تعاون قوي بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، يتطلب رؤية مشتركة وإرادة سياسية. وتقدمت الأمانة كذلك بالشكر لحكومة البرازيل، وخاصة لوزارة الخارجية، على ما وفرته من دعم وتعاون لتنظيم الاجتماع الأقاليمي الأول بشأن التعاون بين بلدان الجنوب واستضافته، وأعادت التأكيد على أن جميع المناقشات قد سُجّلت وأن شريطاً مصوراً سيتاح على الموقع الالكتروني للويبو. وستركّز الأمانة على نتائج أخرى متوقعة في إطار المشروع، ولا سيما إعداد صفحة خاصة على شبكة الويب وإنشاء بوابة تفاعلية خاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية، وهي نتائج تستلزم مساهمة الدول الأعضاء.

19. وشهد هذا الاجتماع توقيع مذكرة تفاهم بين الويبو وحكومة البرازيل (ممثلة بالوزير ماركو ماركو فاراني، مدير وكالة التعاون البرازيلية والسيد يورغي أفيلا، مدير المعهد الوطني للملكية الفكرية)، بهدف النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية بفضل مشاريع ومبادرات ملموسة تنفذ مع بلدان أخرى نامية وأقل نمواً.

[نهاية الوثيقة]